

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة

من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

طبيعة الأزمة المالية الراهنة

وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية

أ. الهواري بن لحسن*

* ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، **benlahcene2001@yahoo.fr**.

طبيعة الأزمة المالية الراهنة، وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية

أ. الهواري بن لحسن*

مقدمة:

إن الأزمة التي أعلن عن انفجارها رسميا في القطاع المالي الأمريكي في منتصف سبتمبر من عام ٢٠٠٨، عندما تقرر إشهار بنك الإخوان ليمان وبيع بنك ميريل لينش أوف أمريكا، لم تنشا من فراغ و لم يكن ظهورها مفاجئا كما صورته وسائل الإعلام وحتى بعض الكتابات، بل إن بوادر الأزمة قد كانت موجودة في لب القطاع الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، ورغم اختلاف الباحثين حول تحديد نقطة البداية لهذه الأزمة فانه حسب البعض فان جذور الأزمة تمتد لتصل إلى نقطة زمنية بدأت قبل ٢٠٠٥ في الاقتصاد الأمريكي والتي تمثلت في تدهور القطاع الحقيقي الذي كانت تتخبط فيه أمريكا، بل و أبعد من ذلك إن الأزمة الحالية تلامس و لا شك مكانة الأزمة الحضارية، تمثلت حضارتها في المال المطلق و اليد الخفية المسيرة لقوانين السوق و المعلن عنها من قبل آدم سميث الذي أخذت منه الحضارة الغربية فقط ما يمس الأسواق و تجاهلت إلى ما يشير الأخلاق فوقع الطلاق عندها بالثلاث بين الأخلاق و الأسواق فحدث ما حدث، و هذا ما يستدعي أن تكون الإجابة على هذه الأزمة إجابة حضارية تستمد البديل من الحضارة الإسلامية، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه المداخلة التعرف على حقيقة الأزمة المالية موضحين إشكالية الفكر التنموي في ظل إفرازاتها مركزين على الفكر الإسلامي التنموي كبديل يحمل في طياته الحل الأكفأ للأزمة الراهنة، وسنقسم مداخلتنا إلى أربعة أقسام:

١. منشأ الأزمة وطبيعتها
٢. أسباب الأزمة
٣. الأزمة والفكر التنموي
٤. البديل الإسلامي

أولا: منشأ الأزمة وطبيعتها

يمكن تعريف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي."[١]

فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد"، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية مثلا" والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية." [٢]

* ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، benlahcene2001@yahoo.fr.

[١] السيد البدوي عبد الحافظ. **ادارة الأسواق المالية– نظرة معاصرة–**، القاهرة:دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ص٥٤.

[٢] ابراهيم علواش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية" مقال منشور على موقع الجزيرة : www.algazeera.net، طولع يوم ٢٠٠٨/١١/١٠م.

إن الأزمة التي سمعنا بها عام ٢٠٠٨م لم تأت من فراغ و لم يكن ظهورها عشوائيا خاضعا للصدفة أو كان مفاجئا كما صورته العديد من وسائل الإعلام أو حتى الكتابات المتخصصة غير المتخصصة وإنما كانت لهذه الأزمة عدة مقدمات وبوادر متداخلة فيما بينها وهي متعددة الأبعاد كما سنشير إلى هذا لاحقا، ولقد اختلف الباحثون في تحديد نقطة البداية للأزمة، فمنهم من رأى العودة إلى أوائل عام 2007 التي تفاقمت فيها أزمة قطاع الإسكان والقروض العقارية، حيث تزايدت حالات تعثر المقترضين أو عجزهم عن سداد ديونهم ومن ثم تزايدت عمليات حبس الرهونات. ومنهم من عاد بنقطة البداية إلى عام ٢٠٠٦ عندما أخذت فقاعة الإسكان بالانكماش[٣]، وهو ما أدى إلى تهاوي قطاع الإسكان وانهيار أسعار الصكوك المستندة إلى رهونات عقارية. ومنهم من رأى أنه يلزم الرجوع إلى عام 2005عندما أخذ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي(ن.م.ا.) الأمريكي بالتراجع الذي استمر حتى دخل الاقتصاد الأمريكية مرحلة الانكماش في ديسمبر من عام 2007حسب الإحصاءات الرسمية.

١.١. عرض مختصر لمسلسل أهم أزمات النظام الرأسمالي

الجدول رقم ٠١ : مسلسل أزمات النظام الرأسمالي

الأزمة	الأسواق المالية المعنية
أزمة ١٦٣٧	السندات لأجل
انهيار ١٧٢٠	الأسهم
الأزمة النقدية ١٧٩٧	البنوك
أزمة ١٨١٠	البنوك
أزمة ١٨١٩	البنوك
أزمة ١٨٢٥	الأسهم
انهيار ١٨٣٦	الأسهم والبنوك
انهيار ١٨٧٣	الأسهم
انهيار ١٩٢٩	الأسهم
أزمة ١٩٧٤	البنوك
١٩٧٩	البنك الفيدرالي الأمريكي
١٩٨٢ أزمة الديون البنكية	البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية
١٩٨٥	بنك نيويورك خطر نظامي
انهيار١٩٨٧	سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم خطر نظامي
١٩٩٠	المحروقات
١٩٩٢	النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية
الأزمة الاقتصادية المكسيكية ١٩٩٤	أسعار الفائدة، خطر نظامي
أزمة الاقتصادية الأسيوية ١٩٩٧	البنوك
أزمة ١٩٩٨	أسعار الفائدة، خطر نظامي

٢٠٠٠	الانترنيت، الأسهم
٢٠٠١	خطر نظامي
الأزمة المالية ٢٠٠٧	سوق العقار، البنوك والأسهم، خطر نظامي

المصدر: http://fr.wikipedia.org/wiki/crise_financiére. consulté le 08/02/2009

وإذا ما تم قصر النظر على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه يلاحظ أن النظام الرأسمالي قد تعرض إلى 38 أزمة مالية في 26سنة من عام 1945إلى عام 1971. كما أن ١٣٩ أزمة مالية قد أصابت هذا النظام في ٢٤ سنة من 1973 إلى 1997. أي أن وتيرة وقوع الأزمات قد ازدادت زيادة ملحوظة بمرور الزمن. ومما يذكر في هذا الصدد، أن معدل تكرار الأزمات بعد الحرب العالمية الأولى قد أصبح ضعف ما كان عليه قبلها. وطبقا لصندوق النقد الدولي، فقد وقعت 124 أزمة مصرفية منظومية[٣] خلال 37سنة من عام 1970 إلى عام 2007. كما تسجل الإحصاءات أن الاقتصاد الأمريكي قد تعرض منذ أواخر أربعينات القرن العشرين إلى أزمة انكماش أو ركود كل ست سنوات، مع استمرار الأزمة نحو عشرة شهور في المتوسط[٤]. إن تكرار الأزمات على هذا النحو يشير إلى أن الأزمات من لوازم الرأسمالية وليست شيئا طارئا أو استثنائيا بالنسبة لها.

٢,١. الأزمة الحالية : أزمة في العمق وفي الصميم، عمودية عميقة وأفقية واسعة

وتعتبر هذه الأزمة الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو اكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي ١٤ تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من ١٠ % من إجمالي التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع للأسواق المالية العالمية، لذا فان أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

ثانيا:جذور وأسباب الأزمة:

إن الفهم الدقيق للأزمة يستوجب عدم الوقوف عند القطاع المالي وحده، ويحتم النظر أيضا في أوضاع القطاع الحقيقي الذي يفترض تكامله مع القطاع المالي في إطار نظام اقتصادي رأسمالي. كما يلزم النظر أيضا في الأسباب التي يحتمل أن تكون قد نشأت في السياق العام الذي تعمل فيه الاقتصاديات الرأسمالية في العقدين الأخيرين، وهو سياق التحرير المالي والعولمة الاقتصادية الذي عجل بتحويل الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية، أو بعبارة أخرى: سياق العولمة وفلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي سادت العالم بشقيه المتقدم والنامي على السواء وعليه يمكن تلخيص أسباب الأزمة إلى :

- الأسباب الأخلاقية.
- الأسباب المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة
- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي.

---

[٣] أزمة منظومية أو بنوية شاملة : systemic crisis

[٤] علي عبد القادر علي و أحمد الكواز. **آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية**، الكويت :المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩م، ص١٦.

- الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي.

ولكن قبل التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى الأزمة لا بد من الإشارة إلى أن لهذه الأزمة جذورا من الواجب توضيحها في ما يلي:

١. إن إقصاء الذهب عن كونه الغطاء النقدي، وإدخال الدولار شريكا له في اتفاقية " بريتون وودز" مع نهاية الحرب الثاني، ثم بديلا له في أوائل السبعينيات، قد جعل الدولار متحكما في الاقتصاد العالمي، بحيث تكون أية هزة اقتصادية في أمريكا تزعزع اقتصاد الدول الأخرى، وذلك لان مخزونها النقدي، معظمه أم لم يكن كله، مغطى بالدولار الورقي الذي لا يساوي في ذاته أكثر من الورقة والكتابة عليها، وحتى مع نفوذ اليورو واحتفاظ الدول في مخزونها النقدي نقودا غير الدولار، إلا أن الدولار بقي بشكل النسبة الأكبر في مخزون الدول بشكل عام.

ولذلك فما لم يرجع اذهب غطاء نقديا، فان الأزمات الاقتصادية ستتكرر، وأي أزمة في الدولار، ستنقل تلقائيا إلى اقتصاديات الدول الأخرى .

٢. إن القروض الربوية تشكل مشكلة اقتصادية كبرى، إذ إن مقدار الدين الأصلي سيتضاءل مع الزمن بالنسبة للربا المحسوب عليه، فيصبح عجز الأفراد والدول أمرا وأراد في كثير من الحالات، ما يسبب أزمة تسديد الدين، وتباطؤ عجلة الاقتصاد لعدم قدرة كثير من الطبقات الوسطى بل والكبرى عن تسديد الدين ومواكبة الإنتاج.

٣. إن النظام المعمول به في البورصات والأسواق المالية، من بيع وشراء لأسهم والسندات، والبضائع دونما شرط التقارض للسلع بل تشترى وتباع مرات عدة، دون انتقالها من بائعها الأصلي، هو نظام باطل يعقد المشكلة ولا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض دون تقابض بل دون وجود سلع، كل ذلك يشجع المضاربات والهزات في الأسواق، وهكذا تحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى من النصب والاحتيال وقد تستمر قبل أن تنكشف وتصبح كارثة اقتصادية.

٤. وهو آمر مهم، وهو عدم الوعي بواقع الملكيات، فهي قد كانت عند مفكري الشرق والغرب أما ملكية عامة تتولاها الدولة وفق النظرية الاشتراكية الشيوعية، وأما ملكية خاصة يتولاها القطاع الخاص ولا تتدخل الدولة بها وفق النظرية الرأسمالية الليبرالية المعتمد على حرية السوق، والخصخصة، ثم أضيف إليها العولمة.

إن عدم الوعي هذا بواقع الملكيات اوجد ويوجد الهزات الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية، وذلك لان الملكيات ليست أما أن تتولاها الدولة، آو يتولاها القطاع الخاص، وهي ثلاثة أنواع:

أ) ملكية عامة :تشمل المناجم الصلبة والسائلة والغازية وكل ما في باطن الأرض، والطاقة بكل صورها، والمصانع الكبرى التي تكون فيها الطاقة عنصرا أساسا فيجب إن تتولى الدولة استخراجها وتوزيعها على الناس عينا وخدمات.

ب) ملكية دولة : وهي ما تأخذه الدولة من ضرائب بأنواعها، وما تنشئه من تجارة وصناعة وزراعة في غير الملكية العامة، وهذه تنفقها الدولة على مرافق الدولة والبنى التحية .

ج) ثم الملكية الخاصة: هذه يتصرف بها الأفراد وفق الأحكام الشرعية .

إن جعل هذه الملكيات قسما واحدا تتولاه الدولة أو يتولاه القطاع الخاص لا بد أن يسبب الأزمات ثم الفشل، وهكذا فشلت النظرية الشيوعية في اقتصاد لأنها جعلت الملكيات كلها تتولاها الدولة فنجحت فيها هو بطبيعته تتولاه الدولة كالصناعة الثقيلة والبترول ونحوهما وفشلت فيما هو من طبيعته أن يتولاه الأفراد كغالب الزراعة والتجارة والمصانع المتوسطة، ثم وصل بها الحال إلى الانقراض.

وكذلك فشلت الرأسمالية، وهي واصلة للانقراض بعد حين، وذلك لأنها جعلت الأفراد والشركات والمؤسسات تملك ما هو داخل في الملكية العامة كالبترول والغاز وكل أنواع الملكية، وكل ذلك من باب حرية اقتصاد السوق والخصخصة والعولمة فكانت النتيجة هذه الهزات المتتالية والانهيار المتسارع من سوق مالي إلى أخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى .

والآن سنذكر الأسباب بنوع من التفصيل وبأبعادها المختلفة:

١. الأسباب الأخلاقية

وهنا نشير إلى انفصال الأخلاق عن الأسواق، بحيث أصبح الهم الوحيد للمتعاملين في الأسواق المالية هو البحث عن الأموال والربح السريع والمصلحة الفردية بكل طمع وشجع دون مراعاة أي ضابط أخلاقي ولا يتجاهل أي عاقل دور القيم والأخلاق في صناعة أي حضارة وإنتاج أي تقدم وما وصل العالم إليه حاليا من أعظم أسبابه هو الانفصال والطلاق الذي وقع بين الأسواق والأخلاق.

٢. الأسباب المتعلقة بالليبرالية الجديدة واختلالات العولمة

أ) الليبرالية الاقتصادية الجديدة

تمت الإشارة في ما تقدم إلى أن مناخ التساهل الذي انتهى إلى التسيب والانفلات في القطاع المالي كان إفرازا من إفرازات تيار الليبرالية الجديدة ونموذجها الاقتصادي اللذين شاعا شيوعا عظيما في العقود الثلاثة الأخيرة. وفضلا عن ذلك، فقد شجعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها. كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، كما روجت للخصخصة وفتح أبواب الاقتصاديات على مصارعها وإزالة القيود على انتقال الأموال بين الدول، وغير ذلك من الإجراءات التي تنامي تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص والعولمة الاقتصادية بوجه عام. ولا يمكن فهم اتجاه الرأسمالية إلى التوحش واتجاه العولمة إلى الانفلات بمعزل عن ذلك النمط من إدارة النظام الرأسمالي، أي نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

لقد شكلت الليبرالية الاقتصادية الجديدة الخلفية الفكرية للأزمة الراهنة، وقدمت التبريرات النظرية مثل اقتصاديات العرض والنقودية... للممارسات الاقتصادية التي قادت في النهاية إلى هذه الأزمة.

ب) اختلالات العولمة

إن العولمة الاقتصادية محملة بتناقضات واختلالات كثيرة، لعل أبرزها: النمو غير المتكافئ والتركز في توزيع الدخل والثروة، وتزايد احتمالات إنتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها، والانحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى ضغوط التنافسية والتسابق على الفوز بالأسواق واغتنام فرص نقل الصناعات إلى مناطق منخفض فيها الأجور وسائر التكاليف، والتناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل، والخلل الناتج عن غياب حكومة عالمية

تضبط إيقاع الاقتصاد الرأسمالي المعولم وتحد من مظالم العولمة. وكثرة هذه التناقضات والاختلالات تشكل سندا قويا للاعتقاد بأن العولمة ليست قدرا محتوما لا رجوع عنه، وأنها عملية قابلة للارتداد.

وثمة اختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة الراهنة، وذلك حسبما اتضح من تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية [5]، وهما:

- الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي.
- الإخلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها.

يرجع ظهور النوع الأول من الاختلال إلى أوائل تسعينات القرن العشرين إبان تزايد إقبال بعض الدول – لاسيما في شرق آسيا – على الأخذ بنموذج الإنتاج الموجه للتصدير، وتمكنها بمرور الوقت من تكوين فوائض كبيرة في موازينها الجارية. وقد تمكنت هذه الدول وكذلك الدول النفطية من حيازة احتياطيات ضخمة بالدولار في المقام الأول، وذلك باعتباره عملة الاحتياطي النقدي الرئيسية في العالم. وسرعان ما تدفقت هذه الفوائض أو المدخرات في بحثها عن منافذ للاستثمار إلى الولايات المتحدة وبعض دول شرق ووسط أوروبا، فضلا عن دول أخرى مثل أسبانيا وتركيا التي سجلت موازينها الجارية عجوزات ضخمة وانخفضت معدلات ادخارها انخفاضا كبيرا. وقد أدت هذه التدفقات الضخمة للأموال إلى وفرة عظيمة في السيولة، سرعان ما دفعت إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الفائدة في أوائل العقد الحالي، وهو ما خلق اتجاها عاما نحو الإقراض الرخيص، بما في ذلك إقراض كثرة من العملاء الذين لا تتوافر فيهم أية جدارة ائتمانية. وبذلك تهيأت الظروف لانتفاخ فقاعات الإسكان وتكاثر القروض الرديئة. كما شكلت وفرة السيولة المرتبطة بتلك التدفقات المالية زادا كبيرا لتعاظم الاستثمارات المالية واحتدام المضاربات وصنع الفقاعات ومواصلة النفخ فيها حتى انفجرت مفضية إلى الأزمة الراهنة.

ومما زاد الطين بلة أن الخلل بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي قد رافقه خلل آخر من اختلالات العولمة الرأسمالية، ألا وهو ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل بين الدول وداخل معظم الدول. وقد ساعد على تضخم هذه التفاوتات الانتشار الواسع لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وما جلبته من انفتاح متزايد للاقتصاديات على بعضها البعض، واحتدام في المنافسة على الأسواق وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ففي هذا السياق جرى الضغط على الأجور وتوسعت الحكومات في تطبيق سياسات ضريبية محابية للأغنياء، وصارت أياديها مبسوطة كل البسط عندما يتعلق الأمر بمنح الامتيازات للطبقة الرأسمالية والشركات متعدية الجنسيات، ومغلولة إلى أعناقها عندما يتعلق الأمر بالإنفاق الاجتماعي لصالح الطبقات الشعبية.

٣. الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي:

أ. التضخم الشديد والمتواصل في القطاع المالي:

إن تأمل مرحلة الأحدث في تطور الرأسمالية العالمية – مرحلة العولمة الليبرالية عموما، والعولمة المالية خصوصا– يبين أن الأزمة الراهنة ليست إلا الحصاد المر لمحصول وضعت بذوره في التربة الرأسمالية في مطلع السبعينات من القرن العشرين. فالبداية الحقيقية للمشاهد التي نراها الآن كانت مع التحول إلى تعويم العملات في عام ١٩٧١ عندما قررت الإدارة الأمريكية وقف قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، وذلك تحت وطأة العجز التجاري الضخم

[5] ILO.''A global policy package to address the global crisis.'' Policy Brief ILO-IILS. Geneva. 2008.

والتكاليف الباهظة لحرب فيتنام. فقد وضع هذا التحول حدا للنظام النقدي العالمي الذي رسمت معالمه في بريتون وودز عقب الحرب العالمية الثانية، والذي يقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة – وهو نظام لا يتيح مجالا واسعا لانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى كما هو الشأن مع نظام أسعار الصرف المتغيرة أو المعومة [٦].

وبظهور نظام أسعار الصرف المعومة، فقد فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود. وكان لذلك تداعيات خطيرة، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة وأطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم. وقد ازداد هذا القطاع تضخما مع بروز فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة على يد تاتشر وريغان في أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، واتساع نطاق تطبيقها في العالم في صورة الخصخصة وابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق، وإزالة القيود على الائتمان وأسعار الفائدة، وكذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف وعلى تحركات الأموال عبر الحدود. ثم جاءت منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينات من القرن نفسه لتعطي دفعة كبرى لتحرير التجارة، ليس في السلع، بل وفي الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، وفي الاستثمار وحركات رؤوس الأموال عبر الحدود ...الخ.

ويمكن أن يذكر هنا مؤشران – على سبيل المثال – للتدليل على التضخم البالغ في القطاع المالي:

المؤشر الأول: هو حجم التعامل بالمشتقات. فكما يتضح من التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية في ديسمبر من عام 2008م ، بلغ حجم التعامل بالمشتقات المتداولة في البورصة وخارجها 863 تريليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ م. ويقرب هذا المبلغ من ٦٥ ضعف ن.م.ا. العالمي لتلك الفترة، أي نحو 6500 % من هذا الناتج العالمي[٧].

المؤشر الثاني: هو حصة القطاع المالي في أرباح قطاع الأعمال المنظم في الولايات المتحدة. فقد أخذت هذه الحصة في التصاعد حتى بلغت 40% في عام[٨]2006م.

ب. المتاجرة في المخاطر

فمع تعويم العملات وجدت الشركات التي تقع عليها التزامات بعملة ما وتستحق لها إيرادات بعملة أخرى، أنه يجب عليها التحوط ضد مخاطر التقلبات في أسعار الصرف. وظهر ابتكار مالي جديد وهو العقود المستقبلية في العملات، الذي يعتبر المقابل للعقود المستقبلية في السلع التي لجأ إليها المزارعون منذ أكثر من قرن للتحوط ضد تقلبات أسعار محاصيلهم. وما المشتقات التي يكثر الحديث عنها الآن سوى صور أحدث للعقود المستقبلية. فمضمون هذه العقود واحد، وذلك على اختلاف صورها من عقود بيع بالهامش وخيارات ومبادلات وتوريق أو تسنيد وغيرها، وهو الاتجار في المخاطر، وهدفها واحد، وهو توزيع المخاطر والتحوط والتأمين ضد ما قد يترتب عليها من خسائر [٩].

ومع تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان، اتسع نطاق الإقراض، لاسيما الإقراض لشراء المنازل

---

[٦] الجوزي جميلة. "أسباب الأزمة المالية وجذورها"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، بجامعة جنان، لبنان، مارس ٢٠٠٩م، أنظر الرابط : http://www.jinan.edu.lb/

[٧] انظر : Quarterly Review 2008 Bis على موقع البنك: www.ibs.org

[٨] علي عبد القادر علي، أحمد الكواز . **آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية**، مرجع سابق، ص ١٩.

وكذلك لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، خاصة مع انتشار استعمال البطاقات الائتمانيـــة. ومـــع اتساع سوق الائتمان ودخول أعداد كبيرة من الأفراد كمقترضين، ومع الإغراء الكبير للأرباح التي يمكن جنيهـــا من جانب البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات إنتاج السلع والخدمات، حدث تساهل في منح القروض، ازدادت معه المخاطر، واتسع معه نطاق اللجوء إلى وسائل التحوط والتأمين ضد مخاطر عجز المقترضين عن سداد ديونهم. كما كان من نتائج هذه التطورات ازدياد مخاطر اتساع نطاق التعامل في هذه الوسائل التأمينية ذاتها. ذلك أن التعامل بالمشتقات وما إليها يتجاوز المخاطرة إلى المقامرة، وقد تحول معه القطاع المالي في الدول المتقدمـــة وفى الأسواق الناشئة (لاسيما في آسيا) إلى كازينو أي صالة كبيرة للقمار. ومن هنا الحديث عن طغيان ثقافة " اقتصاد الكازينو" . فالتعامل في هذه الوسائل يقوم في الغالب على بيع الشخص لما لا يملك، أو شرائه شيئا ما بدفع جـــزء ضئيل من قيمته، وذلك على أمل تسوية المراكز المالية مستقبلا إذ ا ما جاءت الأقدار بما تشتهي النفوس من ربـــح وفير [١٠].

ت. التوريق، التسنيد أو الخصم

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه " المحفظة من الرهون العقارية " لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليـــه التوريق، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل اصدر موجة ثانية مـــن الأصـــول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكه الحـــق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة اكبر، للاقتراض بموجبها من جديـــد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطـــاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الحديدية "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فان حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشـــركات التوريـــق وهكذا يمكن القول أن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملـــة الســـندات الـــدائنين وترتيـــب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية [٩].

ث. ازدياد وتعمق التداخلات والتشابكات بين مكونات القطاع المالي مما يمهد للفشل المنظومي

فضلا عن تضخم القطاع المالي، فقد زادت التشابكات وتعمقت بين الفـــروع المختلفـــة للقطـــاع المـــالي: البورصات –البنوك التجارية وبنوك الأعمال أو الاستثمار- صناديق الاستثمار- صناديق المعاشـــات –صـــناديق التحوط – شركات التأمين- المراكز المالية الحرة (off schore)- مؤسسات التقييم الائتماني ... وقد ترتب على ذلك التطور تعاظم احتمالات تحول الفشل في فروع القطاع المالي إلى فشل شامل للقطاع كله، وهو ما يطلق عليه

[٩]–محمد عبد الحليم عمر ." قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إســـلامي و تأثيرهـــا علـــى الاقتصاديات العربية، جامعة الأزهر، ١١ من أكتوبر٢٠٠٨م.

فشل منظومي.

ويمكن تفسير الفشل المنظومي بفكرة فشل السوق المعروفة في علم الاقتصاد، والمرتبطة بفكـرة الخارجيـات (externalites)، أي آثار القرارات التي يتخذها متعامل في السوق على سائر المتعاملين أو علـى الاقتصـاد في مجموعه، والتي لا يدرجها الفرد المتعامل في السوق في حساباته للتكلفة والعائد. فقرار الفرد المتعامل في سوق المال يتحدد بالمخاطر الفردية أو الخاصة، ولا يتأثر بالمخاطر الإجمالية التي يمكن أن تصيب السوق في مجموعه. ولذا يقال أن السوق تقيم أو تسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية، وهو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيرا من قدرها الحقيقية على تحمل المخاطر. ومن الطبيعي أن تأخذ السوق بالتصدع، بل والانهيار، عنـدما تتجـاوز المخاطر الإجمالية / المنظومية الحد الحرج. وعندئذ يصدق قول جوزيف استجلتز:"بدلا من أن تكون أسواق المـال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي واستقراره، وبدلا من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر."[١٠]

ج. اشتداد الانفصال والتناقض بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي:

لقد فاق التوسع في القطاع المالي كل حد معقول، بمعنى أنه تجاوز الاحتياجات الواقعية للقطاع الحقيقي مـن الاقتصاد بمسافة بعيدة. وفي الواقع أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة مع التحولات في النظام النقـدي منـذ مطلع سبعينات القرن الماضي وما تلاها من تطورات تمت الإشارة إليها في ما سبق، وهي المرحلة التي يطلق عليها: "التمويلية" أو "الرأسمالية المالية". والسمة المميزة لهذه المرحلة هي هيمنة التمويل على الإنتاج، حيث فقد قطـاع التمويل صفته كتابع خادم للقطاع الحقيقي، وطغت المصالح المالية طغيانا شديدا على كل ما عداها. وقد أخـذت هذه المرحلة دفعة كبيرة بعدما اكتسب رأس المال المالي (أو التمويلي- إن شئت) حرية كبيرة في الحركة مع تنامي ظاهرة العولمة المالية وما صاحبها من تفكيك للقيود على انتقال الأموال في ما بين الدول. فقد أصبح رأس المـال المالي محركا أساسيا للعولمة الليبرالية وأداة رئيسية لإنعاش الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

والحق أن مقدمات الأزمة الراهنة تظهر بجلاء أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي، وصـار لـه وجود مستقل نسبيا، بمعنى أن المال راح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد، وإنما تخدم أغراض المضاربين والمقامرين المتعطشين للأرباح الضخمة دون جهد، بل دون التنازل عن الكـثير مـن أرصدهم النقدية. وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي. ومما زاد من خطورة الوضع أن الوسـطاء المـاليين لم يقنعوا بالاتجار لحساب عملائهم، بل راحوا يتاجرون لحسابهم الخاص أيضا. وهو ما وفر تغذية إضافية للتضخم في القطاع المالي. وبذلك تكون الرأسمالية قد أضافت إلى تناقضاتها المعروفة تناقضا جديدا هو التناقض بين عالم المـال وعالم الإنتاج. وهذا التناقض من أبرز أسباب الأزمة الراهنة.

وطبقا للبيان الصادر عن "رابطة فرض ضريبة على الصفقات المالية لمساعدة المواطنين ATTAC" فإن الأزمة التي اندلعت في خريف عام ٢٠٠٨ كانت بمثابة إعلان عن نهاية حقبة الرأسمالية المالية.

ح. نقص أو انعدام الرقابة أو الاشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة

[10] Joseph Stiglitz, « Global cri sis - made in America», 17 Nov. 2008, www.zcommunications. orglznet

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية .

٤. الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي:

إن الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي والليبرالية الجديدة والعولمة تشكل ما يمكن أن يطلق عليه الأسباب القريبة أو الظاهرة للأزمة الراهنة. ولكن الفهم الدقيق لهذه الأزمة ولكيفية معالجتها معالجة جذرية يقتضي البحث في ما يمكن أن يطلق عليه الأسباب البعيدة أو العميقة للأزمة. وتتعلق هذه الأسباب بالقطاع وآليات عمله. والمفتاح الذي يمكننا من العثور على هذه الأسباب العميقة للأزمة هو طرح سؤال بسيط : إذا ما كان الإفراط في الإقراض والاقتراض هو الذي أشعل فتيل الأزمة في الولايات المتحدة، فما الذي أدى إليه أصلا؟

يمكن الإشارة هذا الصدد إلى عدد من العوامل في ذات الصلة بجانب العرض. منها السياسة النقدية والمصرفية المشجعة. ومنها السيولة الوفيرة التي تمثلت في المدخرات الأجنبية التي تدفقت على الولايات المتحدة. ومنها الحملات الترويجية لمؤسسات التمويل مثلا : (حملة المليار دولار لمجموعة سيتي جروب في تسعينات القرن الماضي لإغراء أصحاب المنازل بالحصول على قرض عقاري ثان، وحملات مشابهة لبنوك أخرى كثيرة في وول ستريت[١١]) ولكن لا يكون لهذه العوامل تأثير يذكر إلا إذ ا ما كانت هناك عوامل دافعة من جانب الطلب، وهي قلة الدخول المتوافرة للناس، مع سعيهم للحفاظ على مستويات معيشتهم أو تحسينها. فهنا يشكل الاقتراض المخرج من قلة الدخول، وذلك بعد استنفاد وسائل أخرى لزيادة الدخول كالعمل لوقت إضافي وعمل الزوجات والاشتغال بأكثر من عمل.

هنا نأتي إلى سؤال آخر: ما الذي أدى إلى قلة الدخول؟ ثمة أسباب ثلاثة لذلك:

أ. الضغط على الأجور بدعوى الارتقاء بتنافسية المنتجات الأمريكية وتحت تأثير تنامي الاتجاه لنقل الصناعات إلى دول آسيا وأمريكا اللاتينية، أو حتى مجرد التهديد بنقل بعض الصناعات. فالأجر الحقيقي للمشتغل في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ كان أقل من المستوى الذي بلغه في عام 1973، أي منذ 55سنة. وفي الوقت ذاته كانت الإنتاجية تتزايد بمعدل يتراوح بين 2 % و 4 % سنويا. أي أنه كانت هناك وفرة متزايدة في الإنتاج مع انكماش في الأجور اللازمة لاستيعاب هذا الإنتاج. وقد تكرر هذا الوضع بدرجات متفاوتة في الدول الرأسمالية الكبرى.

ب. والمصدر الثاني لقلة الدخول المتاحة للإنفاق من جانب شريحة واسعة من السكان في المجتمع الأمريكي هو ما أشير إليه سابقا من تزايد متواصل في اللامساواة، أي ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل. لقد انخفض نصيب الأجور في ن . م . أ . من 53% في عام 1970 إلى 49% في عام 2000، ثم إلى 45% في عام 2007. ومن المفارقات الغريبة أن التوزيع الحالي للدخل في الولايات المتحدة يكاد يتطابق مع التوزيع الذي كان سائدا في عام 1928 عشية الكساء العظيم. ففي عام 1928 كان أغنى %١ من السكان يحصلون على٢٤ % من الدخل، وهم يحصلون الآن على 23% .

[11] P.Gowan."Crisis in the heartland", Nez Left Review, N 55, Jan-Feb 2009 p.7

وفي الفترة الحديثة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ زاد الدخل القومي الأمريكي بنحو ١٨٪ ، بينما زادت دخول أغنى ١٠ ٪ بنسبة 32٪، كما زادت دخول أغنى 1٪بنسبة 203 ٪. وفى المقابل زادت دخول أغنى واحد في الألف من السكان بنسبة 425٪ أما متوسط الدخل الحقيقي لأسر الطبقة العاملة، فقد انخفض بنسبة 1,1٪ خلال الفترة نفسها. كما تسجل الإحصاءات أنه خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2005انخفض نصيب شريحة لـ 90٪ الدنيا من الأمريكيين في الدخل القومي من 36٪ إلى ٣٢٪ . وفي المقابل زاد نصيب أغنى 10٪ من الأمريكيين من 64٪ إلى 68٪ من الدخل القومي. إن تركز الدخل القومي في يد شريعة رقيقة من السكان في ذات الميل المنخفض للاستهلاك يعني تضاؤل القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق من جانب الشرائح الأكبر في ذات الميل المرتفع للاستهلاك: وهو ما يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب الإنتاج المتاح[١٢] .

ج. أما المصدر الثالث لقلة الدخول المتاحة للإنفاق على منتجات القطاع الحقيقي، فهو ازدياد التنافس بين أبواب الإنفاق المختلفة جراء نقل عبء الإنفاق على الكثير من الخدمات الاجتماعية من على عاتق الحكومات إلى عاتق الأفراد. وهذا التحول هو بالطبع إفراز من إفرازات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث تراجع الدور الاجتماعي للحكومات، وتعرضت خدمات مهمة للخصخصة أو صارت تقدم مقابل دفع رسوم أعلى كثيرا مما كان عليه الحال في ظل دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية.

تلك إذن هي العوامل التي تضافرت لتدفع بالكثير من الأمريكيين إلى زيادة الاقتراض والى ازدياد مديونياتهم إلى حدود تجاوزت قدرتهم على السداد. يلاحظ أن التركيز على تطورات الأجور وتوزيع الدخل والسلوك الإنفاقي للأسر ليس وقفا على الاقتصاديين اليساريين. فها هي مجموعة من عشرين من أساتذة الاقتصاد الأمريكيين الذي وان كانوا يطلقون على أنفسهم «اقتصاديون تقدميون»، إلا أنهم لا يرفضون الرأسمالية ولكنهم يعترضون على نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة في إدارتها، يصدرون تقريرا عن الأزمة وبرنامجا للخروج منها، يشددون على أن الأزمة جاءت في أعقاب عدة عقود من جمود الأجور الحقيقية وتزايد اللامساواة وتناقص الوظائف اللائقة وتدهور الأمن الاقتصادي للأسر[١٣] .

ولكن هل الاتجاه إلى تراجع الأجور الحقيقية وازدياد اللامساواة أمر غريب على النظام الرأسمالي؟ الواقع أن هذا الاتجاه هو نتاج طبيعي لتناقض رئيسي في الرأسمالية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الأزمة. هذا التناقض هو محصلة قوتين متعاكستين: قوة تدفع في اتجاه زيادة الأرباح من أجل زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثم الضغط على الأجور، وهو ما يقلل من القدرة على امتصاص الإنتاج المتزايد. وقوة تدفع باتجاه زيادة الأجور من أجل زيادة الإنفاق اللازم لاستيعاب الإنتاج المتزايد ولضمان استمرار عجلات الإنتاج والتراكم في الدوران. ويكشف وقوع الأزمة عن تغلب القوة الأولى على القوة الثانية، حيث تعجز الدخول المتاحة للإنفاق عن استيعاب الإنتاج المتحقق. ومن هنا توصف الأزمة عادة بأنها أزمة إفراط في الإنتاج أو نقص في الاستهلاك. ويمكن تفادي

[١٢] علي عبد القادر علي و أحمد الكواز . **آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية**، مرجع سابق، ص ٢٦.

[13] Chwartz Center for Economic Policy Analysis and The Political Economy Research Institute(University of Massachusetts), " A Progressive Program for Economic Recovery and Financial Reconstruction", Jan. 1,2009, available on www.networkideas.org.

هذا الوضع مؤقتا بزيادة الائتمان المتاح للأفراد، ولكن ما أن يتعذر سداد الأفراد لديونهم – نظرا لقلة الدخول المتولدة في القطاع الحقيقي – حتى يدخل الاقتصاد والمجتمع في أزمة كالأزمة الراهنة.

ومن جهة أخرى، فإن التضخم في الأرباح المترتب على الضغط على الأجور، مع تناقص إمكانات استيعاب الإنتاج المتدفق على الأسواق، يعني توافر أموال ضخمة لا مجال لإعادة استثمارها في القطاع الحقيقي. ولكن هذه الأموال لابد وأن تجد لنفسها متنفسا، أي مجالا للتوظيف. وهو ما تجده في الاستثمار المالي، حيث تتدفق هذه الأموال للمضاربة في القطاع المالي وتؤدى إلى تضخمه.

إذن جذور الأزمة كامنة في القطاع الحقيقي. ولذلك ليس من المتصور علاج الأزمة علاجا جذريا إذا ما انحصرت سبل المعالجة في تحسين الإجراءات المالية والضوابط الحكومية على عمل القطاع المالي. وما لم يصل العلاج إلى القطاع الحقيقي وتناقضات الرأسمالية والعولمة، فإن الأزمات لن تلبث أن تتجدد، حتى إذا أمكن احتواؤها والتخفيف من آثارها لبعض الوقت. فالأزمة في حقيقتها هي أزمة نظام رأسمالي لا يكف عن إنتاج الأزمات، وذلك بالرغم من التبدل في أنماط إدارته، وذلك حسب ما سبق إيضاحه في القسم الأول. فالأزمات إذن سمة ثابتة من سمات النظام الرأسمالي. إنها خاصية بنيوية أو هيكلية من خصائص هذا النظام.

ولكن الجانب الأكبر من المسئولية عن الأزمة يجب أن يرد إلى التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي. فهي التي تولد فيروس الأزمات الذي قد يهدأ حينا، ولكنه لا يلبث أن ينشط محدثا دمارا اقتصاديا هائلا وخرابا اجتماعيا شنيعا. ولذلك فإن الأزمة الراهنة ليست مجرد أزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بل أنها أزمة في الفكر الاقتصادي والتنموي أيضا . فهي تطرح الحاجة إلى نظام بديل للنظام الرأسمالي، وتدعو إلى البحث عن فكر تنموي جديد يساعد الدول النامية على الخروج من تخلفها وتبعيتها.

ثالثا: الأزمة والفكر التنموي:

٣,١.الحاجة إلى نظام اقتصادي–اجتماعي جديد

في ضوء التحليل الذي تم تقديمه لأسباب الأزمة، وخاصة إبراز أن منابع الأزمة كامنة في القطاع الحقيقي، وأن الأزمات من الظواهر اللازمة للنظام الرأسمالي وليست مجرد ظواهر عارضة أو استثنائية فيه، وأن الأزمة الراهنة هي أزمة فكرية بقدر ما هي أزمة اقتصادية، فإنه ليس من المناسب الاقتصار على تقديم برنامج عاجل لمواجهة هذه الآثار – برنامج إطفاء الحريق الذي لن يتم التعرض له في هذه الورقة. بل يجب أن يضاف إلى ذلك واجب آخر، ألا وهو النظر في الدرس الذي يمكن استخلاصه من الأزمة في ما يتعلق بالتحدي الأساسي الذي يواجه بلادنا العربية، وهو تحدي الخروج من أسر التخلف والتبعية والانطلاق على طريق التنمية السوية.

إن الأزمة الراهنة ينبغي أن تدعونا للنظر مجددا في الاعتقاد الذي راج مع انتشار الليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية، وهو أنه لا طريق أمام الدول الراغبة في التنمية سوى الطريق الرأسمالي. صحيح أن الرأسمالية – كنظام – لم تسقط بعد في أعقاب الضربة التي وجهتها لها الأزمة الحالية. كما أنه ليس من المستبعد أيضا تجاوز هذه الأزمة دون أن تنهار الرأسمالية مثلما حدث مع أزمات سابقة. ولكن من المؤكد أن الرأسمالية كأيديولوجية تتهاوى بفعل تآكل مصداقيتها مع تكرار الأزمات وتحت تأثير اتساع الفجوة بين واقع النظام الرأسمالي وبين ما تحمله

أيديولوجيته من شعارات – أو بالأحرى إدعاءات.

فتوالي الأزمات على النظام الرأسمالي يضعف الثقة في الرأسمالية ولا يقويها، ويقدم أدلة قوية على أن علاج فيروس أزمات الرأسمالية على نحو يحول دون تجدد هذه الأزمات هو أمر غير ممكن في الإطار الرأسمالي. وذلك لأن النظام الرأسمالي لا يتحمل زيادة كبيرة ومستمرة في الأجور أو تحسين توزيع الدخل توزيعا جوهريا بما يؤدى إلى زيادة الطلب زيادة تتناسب مع القدرة الإنتاجية الضخمة للرأسمالية. ولعل تاريخ ازدهار دولة الرعاية الاجتماعية خير دليل على ذلك. فلم تصبر الطبقة الرأسمالية طويلا على هذا النمط من أنماط إدارة النظام الرأسمالي. و لم تكف عن الشكوى من التكاليف المتزايدة لدولة الرعاية الاجتماعية، وراحت تتعلل بأن هذا النمط من أنماط إدارة النظام ألرأسمالي أنتج سلوكيات ضارة بالإنتاج لدى العمال بخاصة ولدى المواطنين بعامة، وأن هذه السلوكيات أثرت بالسلب على تنافسية الصناعات وربحية الشركات. وحشد تحالف الثروة والسلطة كل قواه حتى نجح في الإطاحة بدولة الرعاية الاجتماعية والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي أسهمت في صنع الأزمة الراهنة وأزمات أخرى كثيرة قبلها.

وعليه فان البديل الذي يمكن طرحه هو نموذج التنمية المستقلة أي التنمية المعتمدة على الذات في ظل رؤية إسلامية تمهد للاستفادة من النموذج الإسلامي للتنمية وتطويره نظريا وتطبيقه عمليا. يلاحظ أن بديل التنمية المستقلة ليس غريبا على الساحة السياسية والفكرية العربية وذلك في إطار ما يعرف بالمشروع النهضوي العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يرعى هذا المشروع . وقد حرص المركز على أن يشارك في إنجاز المشروع مختلف القدرات الفكرية العربية (قوميون وإسلاميون ويساريون وليبراليون) حتى يكون مشروعا للأمة العربية، لا لفريق بذاته منها. ويتم التداول حاليا بشأن المسودة الرابعة لهذا المشروع[١٤].

معنى هذا أن بديل التنمية المستقلة يمكن أن يشكل برنامجا تتوافق عليه جبهة وطنية عريضة وأن يحظى بتأييد شعبي كبير. وغني عن البيان أن تحقيق هذا البديل مرهون بإرادة الطبقة السياسية الحاكمة.

كما أنه من المهم أيضا ملاحظة أن الظروف العالمية التي ستسفر عنها الأزمة الراهنة، وعلى رأسها تراجع الهيمنة الأمريكية وتعدد الأقطاب في النظام العالمي، سوف تكون أكثر ملائمة لتشغيل النموذج التنموي المقترح.

٢,٣.مبادئ وملامح النموذج البديل:

وفي ما يلي عرض شديد الإيجاز لمبادئ وملامح نموذج التنمية المستقلة :

١. العولمة الاقتصادية ليست قدرا محتوما، وهي ظاهرة قابلة للارتداد. كما أنها ليست كتابا مقدسا يؤخذ كله أو يترك كله. ومن حق الدول النامية وواجبها التعامل مع مكونات العولمة بشكل انتقائي، مثلما تفعل الدول المتقدمة.

٢. تحرير التجارة ليس المدخل الصحيح للتنمية. فتحرير التجارة نتيجة للتنمية، وليسر سببا من أسبابها. ولا غنى للتنمية عن قدر من الحماية. والمهم أن تكون حماية نسبية متدرجة ومؤقتة، وأن يتواكب تخفيف الحماية أو إلغاؤها مع نمو القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني.

٣. السوق لا يصنع تنمية، وإنما التنمية تصنع بتوجيه الدولة لقوى السوق. وتوظيف السوق لخدمة التنمية

---

[١٤]مسودة هذا المشروع موجود في موقع المركز : http://www.caus.org.lb/Home/material.php?id=45

يقتضي ضبط حركته، وه وما يستوجب أن تكون عجلة القيادة تحت سيطرة التخطيط القومي الشامل.

٤. القطاع الخاص أضعف من أن ينهض بمهام التنمية الجادة. والدولة التنموية (الديمقراطية) ضرورة لا غنى عنها للتنمية الشاملة، السريعة والمطردة، ولا بديل لها كقائد للتنمية وفاعل أساسي في تحقيقها. وليس إثما أن تشارك الدولة في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي. بل الإثم تركهما لأهواء القطاع الخاص الضعيف والتابع، ولحسابات الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسيات التي لا يعنيها سوى تعظيم أرباحها على الصعيد الدولي. والتأكيد على دور الدولة – الدور الإنتاجي عموما ودورها في التصنيع العميق خصوصا، فضلا عن دورها في النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. لا يتعارض مع إفساح المجال لقطاع خاص منتج – لا طفيلي – يعمل في إطار خطة قومية شاملة .

٥. التنمية القابلة للاستدامة هي التنمية المعتمدة على القدرات الذاتية للمجتمع في المقام الأول. فالاعتماد على الذات هو نقيض التبعية. وهو لا يستبعد اللجوء إلى المعونات أو الاستثمار الأجنبي. ولكنه يعتبرهما من المكملات للجهد الوطني –لا بدائل له. كما أنه ينأى عن المعونات المشروطة، ولا يقبل من الاستثمار إلا ما يتوافق مع الخطة الموضوعة ديمقراطيا للتنمية. ومن أهم أركان الاعتماد على الذات زيادة المدخرات المحلية زيادة ضخمة، وذلك من أجل إتاحة موارد كبيرة للاستثمارات اللازمة لنقل الاقتصاد من حال إلى حال.

٦. المشاركة الديمقراطية ضرورية للتنمية الجادة ولا غنى عنها لاستدامة هذه التنمية. فهي أداة أساسية للحشد والتعبئة الشعبية وتفجير الطاقات الضرورية للتنمية السريعة والقوية، فضل عن كونها صمام أمان ضد الفساد وآلية جيدة للرقابة والمساءلة والتصحيح. وثمة تلازم ضروري بين الديمقراطية والتوزيع العادل للدخل والثروة. فلن تعمل الديمقراطية لصالح عموم الناس في غياب عملية كبرى لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

٧. إن النهوض بعبء التنمية يقتضى تعزيز الاعتماد الذاتي القطري باعتماد ذاتي جماعي، أي بالتعاون الإنمائي مع الدول النامية عموما، والدول العربية خصوصا. وحتى يكون مثل هذا التعاون فعالا، لا يكفى تحرير التجارة بين أطرافه– وإنما يجب تفعيل المنهج الإنتاجي للتعاون والتكامل بالدخول في مشروعات إنتاجية مشتركة يستهدى في اختيارها بمخطط عام للتنمية المشتركة. وفضلا عن ذلك ثمة دور أساسي للعمل الجماعي بين الدول النامية في تقوية مراكزها التفاوضية في المؤسسات الدولية، وفي حمايتها من التورط في التزامات دولية لا تتوافق مع متطلبات التنمية الجادة.

رابعا: البديل الإسلامي:

النظام الاقتصادي الإسلامي يمنع كل مسببات الأزمات الاقتصادية :

- فقد نص على إن يكون الذهب والفضة هما النقد لا غير، وان إصدار الأوراق النائبة يجب إن تكون مغطاة بالذهب والفضة بكامل القيمة وتستبدل حال الطلب .وبذلك فلا يتحكم نقد ورقي لأية دولة بالدول الأخرى، بل يكون للنقد قيمة ذاتية ثابتة لا تتغير.
- منع الربا سواء أكان ربا نسيئة أو فضل، وجعل الإقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال، وفي بيت مال المسلمين باب لإقراض المحتاجين والمزارعين مساعدة لهم دون ربا .

- منع بيع السلع قبل إن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحها الرأسمالية بدعوى حرية الملكية، ومنع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة، كالبترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية . وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي كل اضطراب وأزمة في اقتصاد تسبب شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته.
- إن النظام الاقتصادي الإسلامي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها، وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها .
- إن لاقتصاد الإسلامي يحارب الربا وقد يكون هو السبب المباشر لوجود الأزمة الاقتصادية الحالية [يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ] (البقرة ٢٧٦)، وحكمة التحريم قد تحتاج لبحث مطول، ولكن اقل ما يقال فيه إن الإسلام يحض على التعاون والإنتاجية وعدم استغلال البشر لبعضهم البعض، ا وان ينتهز احدهم حاجة الأخر ليدخل معه في عملية الربا وأن يكون النقود مصدرا للدورة الإنتاجية واستمرارية دورة الحياة لا أن يكون النقود سلعة بحد ذاتها . كما أن الآية السابقة وضعت البديل وفق منهج التشريع الإسلامي الذي لا ينهى عن شيء إلا انه يأتي بالبديل والمتمثل هنا بان يربي الله الصدقات نظام تكافل اجتماعي تم تطبيقه على المستوى الدولي في عهد الخليفة عمر بن العزيز وفوائدها لم تكن مقتصرة على المسلم ولكن استفاد منها حتى أهل الذمم من الرسالات الأخرى.
- وكان الريع الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز يعتمد بصورة كبيرة على كالزكاة وهو ما كان تسميته بالنظام الضريبي المالي، ولم تكن الدولة تدخل لحسابه ومحاسبة المتهربين من دافعي الزكاة وملاحقتهم قانونيا، ولكن كان الأمر متروكا إلى أن يقوم كل شخص بصورة طوعية بإحضار زكاة ماله لبيت مال المسلمين خوفا من مخالفة الله.
- ولان الزكاة ركن من أركان الإسلام كالصلاة والصوم والمسلم مطالب بأدائها ليصرف ريعها في خدمة المجتمع فان هدم هذا الركن جعل الناس لا سيما المسلمين يقعون تحت براثن الربا وأضراره كما هو الحال في الأزمة المالية الحالية .
- التشريع الإسلامي أولى اهتماما كبيرا للمعاملات التجارية وكيفية بناء اقتصاد عالمي بدءا من عوامل الإنتاج وفي طليعته الإنسان. وما يجب أن يتحلى به من صفات لبناء اقتصاد إنساني متين لا يقتصر فقط على الورع والتقوى، ولكن الأخذ بالأسباب العملية واستغلال الطبيعة من المياه والهواء، وما يوجد على الأرض وباطنها وكيفية كتابة العقود التجارية والحث على المتاجرة بما ينفع الناس سواء على مستوى الحاجات أو الرخاء الاجتماعي.
- واثبت الجانب العملي مدى إمكانية تطبيق بعض التشريعات الإسلامية في العصر الحديث ونجاعتها، وحتى جعلت الكثير من البنوك الربوية أو ما يسمى البنوك التقليدية أن تنشئ أقساما للتأمل على الطريقة الإسلامية

. ويصرف النظر إن كانت خطوات تلك الصارف عن قناعة بالتعامل وفق المنظومة الإسلامية أو فقط لجذب اكبر عدد من المتعاملين بعد أن نجحت البنوك الإسلامية في استقطاب الكثير مـــن عملاقهـــا إلا أن في كـــلا الحالتين فان التعاملات الإسلامية بدأت تشق طريقها من بعد إهمالها .

- التشريع الإسلامي حرم ما لا نملك كبيع السمك و هي ما زالت تبحر في البحر و هذه الصورة البسيطة مـــن أنواع البيع مشابهة لما نراه من مضاربات وهمية في الكثير من السندات العقاريـــة، و الأوراق الماليـــة و الـــتي أصبحت من خلالها النقود مجرد سلعة جامدة تباع و تشترى دون أن تدخل في العمليات الإنتاجية الملموســـة بإحياء الأراضي الزراعية و إنشاء المصانع و غيرها . فلهذا نجد أن الإسلام وسيطا حتى في اقتصــــاده فهـــو لا يجعل أفراد المجتمع مغضوبا عليهم كالاشتراكية التي لا تجير للفـــرد التملـــك إلا في حـــالات اســـتثنائية، أو كالرأسمالية التي تترك العنان لبعض الضالين في أن يتسببوا في الأزمات الاقتصادية كالأزمة الاقتصادية العالميـــة الحالية التي تضرر منها الجميع من دون تمييز بين معتقد أو عرق .

الخاتمة:

إن الشريعة الإسلامية بما تحمله في جانبها الاقتصادي من عدالة في التوزيع، و تكافل اجتماعي و محاربة لكـــل الاستغلال و الاحتكار و البيوع الفاسدة، و على العمل لتحقيق مبدأ حد الكفاية و من نظام صيرفي تمويلي قـــائم على "بدأ المشاركة في الربح و الخسارة"، و على تمويل يرتكز في اختيار المشروعات الممولة على أولويـــات تبـــدأ بالضروريات و الحاجيات و التحسينات إلى أن يصل إلى المصالح المسترســـلة، و التمويـــل لـــبعض المشـــروعات الاستهلاكية بالاستهلاكية بالاستناد إلى قروض حسنة و على مؤسسة زكاة تكفل تعويض الغارمين، و على مبدأ تقديس العمل و الكسب الحلال و نبذ الغش و الكسب الحرام و ...كل هذه المبادئ كفيلة فعـــلا بـــان تجعـــل الشريعة الإسلامية الغراء هي الأقدر على حل مثل هذه الأزمة و على قيادة المجتمع الدولي برمته إلى شاطئ الأمـــان و إلى الاستقرار و التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و هو بالفعل نظام يقدم العديد من الحلول لمشكلات العصـــر و لكن تحتاج إلى صياغة و بلورة حتى تكون قابلة للتطبيق.

التوصيات و المقترحات:

و فيما يلي بعض المقترحات التي تعتمد في غالبيتها على مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يقدم العديـــد مـــن الحلول لمشكلات العصر و لكن تحتاج إلى صياغة و بلورة حتى قابلة للتطبيق، و التي قد تسهم في مواجهة تلـــك الأزمة :

١- إلزام الحكومات للبنوك "بالتوقف عن بيع الديون" و هو محرم بالشريعة الإسلامية حيث نهى رســـول الله صلى الله عليه و سلم عن "بيع الكالئ بالكالئ" أي بيع الدين بالدين، كما يجب "منع جدولة الـــديون" حيث تتم زيادة المدة مقابل زيادة الفائدة و هو محرم في الشريعة الإسلامية حيث أن النقود لا تلد نقودا .

٢- إلزام الحكومات للبنوك "بالتوقف عن البيع على الهامش" و هو احد أدوات المشتقات المالية التي انتشرت في الآونة الأخيرة و هو محرم بالشريعة الإسلامية حيث نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع ما لا

نملك حيث قال "لا تبع ما لا تملك"، و هي أولى الخطوات التي اتخذها الحكومة الأمريكية في بداية الأزمة عندما أعلن الرئيس الأمريكي منع البيع على الهامش .

٣- إلزام الحكومات للبنوك "بالتوقف عن خلق النقود" حيث تقوم البنوك بالاقراض بضعف ما ليها من ودائع، مع منع الاقراض مقابل السندات، و استخدام " صكوك الاستثمار " كاداة لتمويل الحكومات و الشركات الكبرى بديلة عن السندات بفائدة.

٤- العمل على "منع الممارسات الاحتكارية" لبعض البنوك و الشركات من خلال تحميل المدينين بفوائد عالية، حيث نهى الشرع عن الاحتكار، و قال رسول اله صلى الله عليه و سلم "المحتكر ملعون و الجالب مرزوق" .

٥- استخدام "صيغ التمويل الإسلامية" من مرابحات و مشاركات و استصناع بديلا عن القروض بفائدة و هي محرمة بإجماع العلماء / و من مميزات التمويل الاسلامي أن محل العقود هي سلع و بضائع و ليس نقودا و هذا يخلق التوازن في العرض بين السلع و النقود / كما يساعد التطبيق العلمي لصيغ التمويل الإسلامي على تأكد المصرف من استخدام التمويل في الغرض المخصص له.

٦- استخدام المصارف "لهامش الربحية" بديلا عن أسعار الفائدة، و استخدام "مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة" الذي بعد حافزا لجميع الأطراف لنجاح المشروع.

٧- إن تعمل شركات التامين التقليدية وفق مبدأ "التامين التعاوني"و البعد عن شراء المخاطر و استخدام منهج التكافل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٨- زيادة "الرقابة المصرفية" من قبل البنوك المركزية على المؤسسات المالية بغرض التأكد من الالتزام بمقررات لجنة بازل و العمل على تخفيض المخاطر المصرفية، و التأكد من تطبيق ضوابط منح التمويل.

٩- استمرار الدولة في "ضخ السيولة النقدية " في الأسواق المالية و ذلك لمقابلة السحوبات النقدية من المودعين، و توفير السيولة النقدية للمصانع و الشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل عملياتها الإنتاجية، و هو ما قام به عديد من الدول .

١٠- قيام الحكومات بإعلان "ضمان الودائع" للمودعين بحيث تحافظ علي الثقة بالجهاز الصرفي و الذي يشكل عصب الاقتصاد القومي للدول، و هو ما قام به أيضا عديد من الدول .